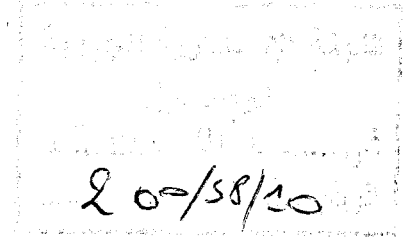


**الجمعية الاشتراكية للمستشارين والمستشارات**  
**Association socialiste des conseillers et conseillères**  
**Bureau National المكتب الوطني**

الرباط : 9 دجنبر 2010

نص المذكرة الموجهة إلى اللجنة  
الملكية الاستشارية للجهوية

إلى السيد رئيس اللجنة الملكية الاستشارية للجهوية  
و إلى أعضاء اللجنة  
بالرباط



السيد الرئيس  
السادة أعضاء اللجنة  
تحية طيبة و بعد

قرر المكتب الوطني للجمعية الاشتراكية للمستشارين والمستشارات أن يوجه إليكم نص هذه المذكرة التي تتضمن خلاصة أشغال الجمعية، بخصوص دراستها و تحليلها و مناقشتها للتجربة الجهوية المغربية و آفاق الجهة الموسعة المرتقبة في بلادنا. و ذلك مساهمة منها في الحوار الوطني المفتوح حول ورش الجهوية، رغم أنها لم يطلب منها ذلك، لكونها تعتبر نفسها معنية بهذا الموضوع بحكم نظامها الأساسي و لائحتها الداخلية.

السيد الرئيس  
و السادة أعضاء اللجنة

في نطاق الدينامية التي عرفها المغرب في السنوات الأخيرة، بفتحه عدة اوراش كبرى سياسية واقتصادية و اجتماعية، من ضمنها ورش "الجهوية الموسعة" الذي أعطى جلالة الملك توجيهاته بخصوص ذلك، في خطابه يوم 3 يناير 2010، و أعلن فيه عن تشكيل لجنة ملكية استشارية لهذا الموضوع. متوجا بذلك جلالته نقاشا وطنيا استمر لعدة سنوات، بين النخب الوطنية في الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية و الخبراء و الباحثين الاكاديميين و جمعيات المجتمع المدني.

في هذا الصدد ساهمت جمعيتنا " الجمعية الاشتراكية للمستشارين و المستشارات " بعقد يوم دراسي حول مائدة مستديرة نظمته يوم 6 مارس 2010 تحت شعار " من اجل جهوية موسعة ومتقدمة ديمقراطية تشاركية"، و نظمت كذلك ندوات جهوية تكوينية في مختلف الجهات حول عدة محاور، من ضمنها محور " التنظيم الجهوي ببلادنا و خصوصيات كل جهة" . كما طلبنا من بعض الاساتذة الباحثين إنجاز مواضيع مكتوبة على شكل مقالات في نفس الموضوع للنشر. تتكفل جمعيتنا بنشرها.

السيد الرئيس،

السادة أعضاء اللجنة،

إليكم فيما يلي موجز الخلاصات التي أسفرت عنها كل هذه الأشغال الدراسية التكوينية، و ذلك بعد أن درسها و ناقشها و حللها ثم صادق عليها المكتب الوطني للجمعية:

لقد ظل المغرب خلال مراحل تاريخه دولة مركزية، و ذلك بحسب ظروفه التاريخية، و موقعه الجغرافي، و عوامل ذاتية و موضوعية داخل حدوده و خارجها. فعلت في سيرورته كدولة لكن حاضر المغرب اليوم، لم يعد يسمح أن يبقى عليه الوضع كما كان عليه في السابق فوصول بلادنا إلى هذه الجهوية أصبح ضرورة سياسية، تستجيب لتطور المغرب و تحديثه، و تحسين وظائف الدولة فيه. فالتنظيم الجهوي بنظرة جديدة تقوم على توسيع المشاركة، و على تعبئة كل الموارد الطبيعية و الاقتصادية و البشرية، بشكل يحافظ على خصوصية كل جهة، لكن في نطاق تقوية الروح الوحدوية، أصبح من مقومات تحديث الدولة المغربية.

و لاشك أن الوصول إلى التنمية الجهوية، بتعبئة الجهات لتستفيد من ذلك كل الجهات أيضا، هو احد الأهداف الأساسية في إعادة النظر في التنظيم الجهوي ببلادنا، و البحث عن نمط جهوي مغربي، يتفاعل مع قضاياها و مشاكلها، و يتجاوب معها للوصول إلى حلولها و تجاوزها، و لن تكون هذه التعبئة و الاستفادة من نتائجها إلا بالمشاركة الديمقراطية، في كل المراحل، بدءا من البحث عن الموارد البشرية و المالية و الاقتصادية في الجهات، إلى اتخاذ المبادرات و التفكير في المخططات و البرامج و المشاريع، إلى التنفيذ و المراقبة و المحاسبة.

كل منطقة من مناطق بلادنا تمتلك مقومات ايجابية، و تحتزن مؤهلات ذاتية، و في نفس الوقت تواجه تحديات تنموية، و اكراهات اقتصادية و اجتماعية. فليس هناك في الوطن منطقة نافعة و منطقة غير نافعة، و لا جهة غنية و أخرى غير غنية، و لا هذه الجهة مؤهلة لتنمو و تتقدم، و الجهة الأخرى غير مؤهلة لذلك.

لقد دقت الساعة و حان الوقت أن نبعد عن بلادنا تلك النظرة الاستعمارية التي حاول الاستعمار أن يلحقها بما أثناء احتلاله للمغرب، فجعل من البلاد مغربا نافعا و مغربا غير نافع. أن الوطن كله نافع، و أن جميع أراضيه نافعة. وما ينقص في ذلك هو حسن التخطيط و التدبير، و حسن الاختيار و التنفيذ، ويبقى على الدولة و المجتمع البحث عن تعبئة كل المقومات الوطنية و توظيفها، و ترشيد كل المؤهلات الجهوية و استثمارها، من اجل تدليل التحديات و تجاوز الاكراهات. فقد أصبحت الجهوية الموسعة اختيارا استراتيجيا لبلادنا، مبنيا على كون جهات الوطن كلها نافعة و مفيدة، فيجب أن تكون كلها منتفعة و مستفيدة أيضا.

لكل ذلك ترى الجمعية الاشتراكية للمستشارين و المستشارات ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الخلاصات التالية لنوع الجهة المستقبلية التي نطمح إليها - نحن المغاربة- أن تكون في بلادنا.

أولا: الجهوية الموسعة المرتقب تطبيقها في المغرب، ليست بالضرورة أن تكون نمطا واحدا، بل يمكن تكون على عدة أنماط، حسب خصوصيات كل منطقة. فتكون موسعة و متقدمة إلى درجة الحكم الذاتي في الأقاليم الصحراوية مثلا، و تكون اقل من ذلك في المناطق الأخرى. لكنها في جميع الأحوال لا يمكن أن تمس بوحدة الدولة المغربية، فيجب أن تبقى السلطة المركزية محتفظة بمقومات سيادة الدولة، السيادة الكاملة، كالدفاع، و العملة، و العلم الوطني، و العلاقات الخارجية، و الصلاحيات الدينية للملك بصفته أمير المؤمنين.

فإذا كان كل من الحكم الذاتي و الجهوية الموسعة يتميز بخصوصيات و مميزات تختلف في كل منهما عن الأخر، فانهما يشتركان معا في الوصول إلى ديمقراطية الشأن العام في أفق ديمقراطية النظام السياسي للبلاد، و جعل المواطن فاعلا في الاختيار و التدبير و المراقبة. مما يساعد على مواجهة كل تحديات إشكالية التنمية، و سيزيد ذلك من تقوية الحس الوطني و الروح الوجدانية، و حب الصالح العام للبلاد كلها.

ثانيا: ليس بالضرورة أن يكون نمط الجهوية ببلادنا نمطا محنطا و جامدا، بل يتعين ان يكون نمطا مرنا، قابلا للتطور و التوسع، حسب تطور المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا، و أن يكون تطوره يتجه نحو المزيد من مشاركة المواطنين في الاختيار و المراقبة و المحاسبة، لمجالسهم الجهوية المنتخبة، و أن تكون هذه المجالس تتمتع بما يكفي من المشروعية، و من الصلاحيات في التقرير و التنفيذ، و لها من الموارد البشرية و المالية لممارسة اختصاصاتها و تنفيذ برامجها.

لذلك يجب أن لا يكون النمط المغربي للجهة المغربية جامدا، بل يتعين أن يظل مفتوحا و قابلا للتطور الايجابي، و مواكبا للمستجدات المطروحة، لبقى منفتحا للبحث عن الأجوبة و الحلول لمعالجة القضايا المطروحة، و الإشكاليات المتجددة.

**ثالثا:** يتعين أن لا يخضع التقطيع الجهوي و تقسيم الجهات لمنطق العدد، فيتقلص عدد الجهات إلى سبع جهات كما وقع في النسخة الأولى للجهوية المغربية سنة 1971، أو يتسع عددها إلى ست عشرة جهة كما وقع في النسخة الثانية سنة 1997، بل يجب أن يخضع لمنطق النوع و الكيف، و استعمال المعايير في ذلك. فالحددات المبدئية و المعطيات الأولية التي تقوم عليها الجهة داخل حدودها هي: الجغرافية، و التاريخ، و الديمغرافية، و الثقافة، و القانون، و السياسة. فكل هذه العناصر تشكل المادة الخام التي تساعد على وضع تقسيم أو تقطيع جهوي.

لذلك يجب البحث عن نمط جهوي يتعامل مع كل هذه العناصر، حتى يكون التقطيع الجهوي قائما على خلق عواصم اقتصادية جهوية، قابلة للتطور و النمو، و منتجة لفائض القيمة، و للتنمية في المنطقة.

و لاشك أن التقطيع الجهوي المرتقب، يتطلب تعديلات دستورية و قانونية، حتى يواكب الخريطة الجهوية الجديدة، و يشرعن نوع الجهوية المرتقبة.

**رابعا:** و إذا كان نوع الجهة، من الناحية النظرية، يتفرع إلى ثلاثة أنواع: الجهوية الوظيفية، و الجهوية الإدارية، و الجهوية السياسية. فان نوع الجهوية في بلادنا يجب أن يأخذ عناصرها من مختلف هذه الأنواع الثلاثة، انطلاقا من ضرورة تحديد وظائف الجهة في مناطق معينة إلى إقامة مجالس جهوية منخبة تتمتع بصلاحيات مهمة، و باستقلال إداري و مالي في تدبير أمورها، إلى إشراك الجهة في بعض التشريعات المحلية و الجهوية التي لا تمس بسيادة الدولة في المركز، و لا بالوحدة الترابية للبلاد.

و يتعين أن تظل الجهة في بلادنا، خاضعة للتقييم و تحديد المسؤولية، حتى تتمكن من التطور في الاتجاه الصحيح، و الاستفادة مما هو ايجابي، و يتجاوز ما هو سلب.

خامسا: أظهرت التجربة الجهوية ببلادنا محدودية عطائها، كما أبانت عن محدودية عطاء المستشار الجهوي، الذي ظل محليا أكثر منه جهويا. من دون أفق عام للجهة، فأصبح بذلك من الضروري أن يكون مجلس الجهة منتخبا انتخابا مباشرا من طرف الناخبين بالاقتراع العام، مع ضرورة الأخذ حالة التنافي بين صفة المستشار الجهوي و صفة المستشار في جماعة حضرية أو قروية، حتى يتحرر من محليته، و ضيق افقه.

إن مشروعية المجالس الجهوية تأتي من الاقتراع العام المباشر، حيث ينتخب مجلس الجهة من طرف الناخبين. فيأتي المجلس محملاً بالبعد الجهوي، و يكون تفكيره و اهتماماته مرتبطة بالاختيارات الكبرى التي تخدم التنمية على مستوى الجهة ككل. فلا ينغمس فيما هو محلي أو فرعي جزئي، كما هو الشأن حالياً.

**سادساً:** تتميز الاختصاصات التي أعطاهها قانون التنظيم الجهوي لسنة 1997، بالتعميم وبالتداخل مع جماعات محلية أخرى، كالجماعات الحضرية أو القروية أو مجالس العمالات و الأقاليم، بالإضافة إلى غياب سلطة التنفيذ و الأمر بالصرف اللتين يجتكرهما الوالي عامل مركز الجهة. لذلك يتعين أن يحدد التنظيم الجهوي المرتقب صلاحيات و اختصاصات مجلس الجهة، و الرئيس، و المكتب، واللجان، بدقة ووضوح و أن تكون هذه الصلاحيات و الاختصاصات تقريرية و تنفيذية، بتكامل و انسجام مع المخططات و الاستراتيجيات الوطنية العامة، في إطار استقلال مالي و إداري.

إن توسيع اختصاصات الرئيس و صلاحيات مجلس الجهة، أصبح أمراً ضرورياً، و تكون هذه الاختصاصات و الصلاحيات متكاملة لا متصارعة مع الوالي عامل الجهة، و يصبح الرئيس هو الأمر بالصرف، و المنفذ لقرارات المجلس و برامج بعيدا عن هيمنة الوالي، و عن تعسف سلطة الوصاية جهويا أو وطنيا التي يجب أن تكون وصاية بعدية، و تقتصر على جانب المشروعية من دون الملائمة.

كما أن الجهوية الموسعة تتطلب تنازل الدولة عن بعض صلاحياتها لصالح الجهة، و تمكينها من الموارد المالية و الكفاءات البشرية المتخصصة و العالية حتى تتمكن من توسيع استثمارها، و تخطيط برامجها و إقامة مشاريعها من أجل خلق فرص العمل، و فائض القيمة بالجهة.

**سابعاً:** إن حضور الورش الاقتصادي في تحديد الجهات، و أخذه بعين الاعتبار في التنظيم الجهوي، له أهمية قصوى في تفعيل الجهة، و دفعها إلى الاعتماد على الذات، في إنجاز برامجها التحضيرية، و مشاريعها التنموية. فالورش الاقتصادي هو الذي يبرز المؤهلات الصناعية و الاقتصادية، و هو الذي يعطي هوية صناعية و اقتصادية لكل جهة.

و هذا يستلزم وضع مخططات جهوية واضحة و دقيقة لكل القطاعات المنتجة على المستوى الوطني و على مستوى كل جهة، و البحث عن تصور شامل يضمن التكامل و الانسجام و التناسق بين مختلف الفاعلين و المتدخلين أولاً، و بين مختلف الجهات ثانياً.

ثامناً: إذا كان التنظيم الجهوي يسعى إلى بناء الجهة اقتصادياً، و يحقق لها تنمية محلية جهوية، فإن ذلك لا يجب أن يكون على حساب التضامن بين الجهات، و التكامل الاقتصادي فيما بينها. حيث يجب البحث عن صيغ جديدة للتضامن و التآزر بين الجهات، و ذلك بعد حصر و تعبئة المؤهلات

والإمكانيات التي تتوفر عليها كل جهة، و الأخذ بخصوصيات كل جهة من اجل توظيف ذلك في نظام جهوي متكامل.

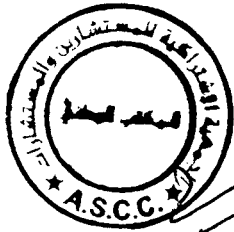
و من جهة أخرى، يتعين البحث عن صيغة للتعاون و التنسيق الضرورين بين المجالس الجهوية، وبين المؤسسات المنتخبة الأخرى، كالجماعة الحضرية أو القروية أو المجلس الإقليمي أو الغرف المهنية، حيث يجب تكسير الحواجز بين جميع هذه الهيئات، و وضع إطار لرؤية شمولية للتنمية، مما سيساعد على توحيد الجهود و ترشيد الإمكانيات، كما يجب التوفر على وجود قنوات للتواصل و التنسيق بين الجهوية، و مختلف القطاعات الحكومية، و مصالحها الإدارية الخارجية، و باقي المؤسسات العمومية بالجهة.

السيد الرئيس

السادة أعضاء اللجنة

تقبلوا منا في الأخير فائق التقدير و الاحترام

و السلام



الرئيس  
محمد السنوسي (مفنى)